

## سبب تأثير الحروب الاقتصادية

## تراجع أسعار «عقارات الرفاهية» حول العالم



• الضرائب المفروضة على شراء العقارات تصل في المملكة المتحدة إلى 12%

شهدت العديد من العواصم العالمية تراجع أسعار ما يعرف بـ «عقارات الرفاهية»، والتي يعرفها منتدى الاقتصاد العالمي بتلك التي تزيد قيمتها على مليون جنيه إسترليني، حيث كان عام 2018 أول عام يشهد مثل هذا التراجع العام منذ الأزمة المالية العالمية قبل عقد كامل، وذلك للعديد من الأسباب.

ولعل الحروب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين أحد الأسباب الرئيسية وراء تراجع أسعار عقارات الرفاهية، حيث وضعت الصين حدوداً للتحويلات المالية لخارج البلاد -بـ 500 ألف دولار للأشخاص- في محاولة للسيطرة على تدفق رؤوس الأموال خارج الصين على الرغم من أنها لم تصبح ظاهرة مقلقة بعد.

وأي هذا إلى تراجع المشتريات الصينية من العقارات في الولايات المتحدة بنسبة 4% خلال عام 2018، لتصل إلى 30 مليار دولار فحسب، ورغم محدودية نسبة التراجع إلا أن قيمتها تمثل في أن المشتريات الصينية من العقارات في الولايات المتحدة اتخذت قيماً تصاعدية منذ الأزمة المالية العالمية. ولم يقتصر التراجع الصيني في الاستثمارات العقارية على الولايات المتحدة فحسب، بل تشير تقديرات «سيتي بنك» إلى تراجع المشتريات الصينية من العقارات في المملكة المتحدة والعواصم الأوروبية بنسبة 7% خلال العام المنصرم.

وتشير «إيكونوميست» إلى أن تأثير التراجع الصيني عن الاستثمار العقاري في المدن الرئيسية كبير بسبب تمركز 16% من المليونيرات حول العالم في الصين، فضلاً

على أنها أكثر دولة تشهد ظهور مليونيرات جدد بما يجعل تراجع الاستثمارات الصينية مؤثراً بشدة. ويشير تقرير لبنك «كريدو سويس» إلى أن المليونيرات يمتلكون 45% من الثروة العقارية حول العالم بشكل عام في 2018، بينما لم يتعد نصيبهم منها 36% في عام 2010 في صعود لافت يرجع جزئياً إلى الأزمة المالية العالمية في 2009 والمخاوف المتعلقة بتكرارها.

وعلى الرغم من أن ذلك يبقى الملكية أكثر تركيزاً بما يعني بشكل عام الحفاظ على السعر بسبب قلة عدد المالكين وبالتالي الوصول لحالة تشبه احتكار القلعة إلى حد ما، إلا أنها على الجانب المقابل تعكس التراجع الصيني عن الاستثمار العقاري في المدن الرئيسية كبير بسبب عدم رغبة أصحاب الملايين في الحصول المزيد من العقارات.

## توسيع نطاق التعاون في عدة مجالات

## الإمارات وألمانيا تتفان على تطوير الشراكة الاقتصادية



• توقيع اتفاقيات بين الإمارات وألمانيا

اتفقت حكومتا الإمارات وألمانيا الاتحادية على توسيع نطاق التعاون في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، من أبرزها تعزيز أطر التعاون التجاري والاستثماري وتطوير الشراكة الاقتصادية إلى مستويات أعلى.

واتفق البلدان على مجموعة من المسارات لتنمية الشراكة والتعاون في مجالات الطاقة وسياسات المناخ والاقتصاد الأخضر، حيث جاءت البنية التحتية أيضاً كمحور رئيسي للتعاون، بما يشمل شبكات القطارات والنقل الجوي والطيران المدني، فضلاً عن التعاون في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والأمن الغذائي والمواصفات والمقاييس، وكذلك التعاون التجاري والاستثماري وتبادل الخبرات من خلال منصة إكسبو دبي 2020، والعمل على مبادرات ومشاريع مشتركة في مجال المدن الذكية، جاء ذلك خلال اجتماع الدورة الـ 11 من اللجنة الإماراتية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني التي انعقدت في العاصمة الألمانية «برلين» برئاسة سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد الإماراتي ممثلاً لحكومة الإمارات، وبيتر ألتاير وزير الشؤون الاقتصادية والطاقة ممثلاً للحكومة الاتحادية الألمانية.

ويأتي انعقاد اللجنة في إطار زيارة موسعة لوفد رسمي وتجاري رفيع المستوى من الإمارات إلى كل من ألمانيا والمجر، لبحث آفاق التعاون الاقتصادي وتعزيز أطر التجارة والاستثمار مع الدولتين الأوروبيتين. وتشمل برنامج الزيارة الوفد إلى ألمانيا عددا من الفعاليات المساهمة لأعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة، من أبرزها جولة ميدانية للوزير المنصورى وعدد من أعضاء الوفد الإماراتي على مجموعة من مقرات الشركات الألمانية الكبرى ومراكز الابتكار والمعالم المهمة في مدينة برلين، إلى جانب عقد جلسة موسعة بين الوفد الإماراتي ومجموعة كبيرة من المستثمرين وشركات القطاع الخاص في ألمانيا.

وتشهد الجلسة مشاركة نحو 20 مسؤولاً من جهات حكومية ألمانية وأكثر من 114 ممثلاً عن القطاع الخاص الألماني، فيما ضم وفد الإمارات نحو 30 من كبار ممثلي الجهات

الحكومية الاتحادية والمحلية وعدداً من المستثمرين ورجال الأعمال. وأكد الوزير المنصورى، في كلمته خلال الجلسة الرئيسية لاجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة، أن الإمارات وألمانيا تتمتعان بعلاقات ثنائية قوية وراسخة تقوم على أسس الصداقة والمصالح المشتركة، وأن البلدين يرتبطان بشراكة متميزة في المجال الاقتصادي على نحو يخدم أهداف التنمية لكل منهما.

## مصر تسعى لزيادة استثمارات دول أميركا الجنوبية



• جانب من الاجتماع

قالت سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، إن بلدها تهدف لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة القادمة من دول أميركا الجنوبية، في ظل التوسع بالمناطق الحرة واتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع تجمع الميركوسور.

وأشارت الوزيرة المصرية، خلال لقائها خوان بابلو تريبولدي، رئيس وكالة تشجيع الاستثمار والتجارة بالارجنتين، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتعاون فيما بين دول الجنوب والمعقد في العاصمة الأرجنتينية «بوينس آيرس» إلى ما توفره السوق المصرية من فرص استثمارية كبرى، وتطوير للبنية الأساسية، في ظل ما يجري تنفيذه في مصر من مشروعات قومية كبرى.

واستعرضت الوزيرة تجربة مصر الناجحة في إنشاء مركز خدمات المستثمرين، والإجراءات التي يتضمنها المركز للتيسير على المستثمرين، كما استمعت إلى تجربة الأرجنتين في تسهيل الإجراءات على المستثمرين. والنقت الوزيرة «نصر» كبرى الشركات الأرجنتينية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة، حيث أكدت الشركات أن هذا هو الوقت المناسب للاستثمار في مصر، واختيارها مركزاً إقليمياً لتصدير منتجاتها إلى القارة الأفريقية والدول العربية لأنها بوابة الاستثمار إلى أفريقيا.

ودعت الوزيرة رجال الأعمال والمستثمرين في الأرجنتين إلى زيارة مصر للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة، خاصة في المجالات التي تتميز فيها الأرجنتين مثل الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة المتجددة. كما التقت وزيرة الاستثمار لويس ميغيل تشيبييري، وزير الزراعة الأرجنتيني، حيث تم بحث إحياء اللجنة المشتركة في مجال التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين مصر والأرجنتين.

وذكرت الوزيرة أن الإصلاحات ستواصل تحقيق نتائج اقتصادية أفضل فيما بعد اتفاق صندوق النقد الدولي، وقبل يومين، قال وزير المالية المصري محمد معيط إن بلاده تستهدف تراجع العجز الكلي في موازنة السنة المالية المقبلة 2019-2020 عند 6.1%، ونمو اقتصادياً بنسبة 6.1%، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 5.4% في النصف الأول من 2018-2019، من 5.2% في الفترة ذاتها من السنة السابقة.

وذكرت الوزيرة أن الإصلاحات ستواصل تحقيق نتائج اقتصادية أفضل فيما بعد اتفاق صندوق النقد الدولي، وقبل يومين، قال وزير المالية المصري محمد معيط إن بلاده تستهدف تراجع العجز الكلي في موازنة السنة المالية المقبلة 2019-2020 عند 6.1%، ونمو اقتصادياً بنسبة 6.1%، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 5.4% في النصف الأول من 2018-2019، من 5.2% في الفترة ذاتها من السنة السابقة.

وذكرت الوزيرة أن الإصلاحات ستواصل تحقيق نتائج اقتصادية أفضل فيما بعد اتفاق صندوق النقد الدولي، وقبل يومين، قال وزير المالية المصري محمد معيط إن بلاده تستهدف تراجع العجز الكلي في موازنة السنة المالية المقبلة 2019-2020 عند 6.1%، ونمو اقتصادياً بنسبة 6.1%، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 5.4% في النصف الأول من 2018-2019، من 5.2% في الفترة ذاتها من السنة السابقة.

## تطورات السياسة ومخاوف الركود تؤثر سلباً على الأسعار

جاءت التطورات السياسية في بعض الدول لتؤثر سلباً على أسعار عقارات الرفاهية، بريطانيا على سبيل المثال تعاني بسبب «بريكسيت»، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار العقارات الإنكليزية بنسبة 1% خلال عام 2018، إلا أن هذه الزيادة لم تمتد إلى عقارات الرفاهية التي تراجعت بنسبة 2% خلال العام نفسه.

ويرجع ذلك إلى تراجع مشتريات الأجانب -على وجه الخصوص الأوروبيين- للعقارات غالية الثمن، لا سيما في العاصمة البريطانية لندن، خاصة مع تشكك كثيرين في مستقبل الاقتصاد البريطاني والحالة الضبابية المسيطرة في ظل عدم الاتفاق على صيغة نهائية للانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وكذلك أثرت الاضطرابات السياسية التي شهدتها فرنسا على أسعار عقارات الرفاهية التي تراجعت بنسبة تراوحت بين 4-7% خلال عام 2018، وأدت التطورات الاقتصادية السلبية في إيطاليا إلى تراجع مماثل في العقارات غالية الثمن أيضاً. وترجع «فوربس» تراجع أسعار العقارات غالية الثمن بدرجة كبيرة أيضاً إلى الانعكاش الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي خلال الأشهر الماضية، بما يجعلها لا تتمتع بـ «الجاذبية الكافية»، غير أن تراجع نسب النمو الأمريكية والعالمية أيضاً، سيؤدي إلى عودة الأسعار لارتفاع مجدداً، خاصة إذا حدث الركود «أو الكساد» الذي تخشاه الأسواق.

## استقرار التضخم السنوي بالمغرب في فبراير

أعلنت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب أن مؤشر أسعار المستهلكين «التضخم السنوي» استقر خلال شهر فبراير الماضي عن مستواه قبل عام، وذلك بعد هبوطه 0.5% على أساس سنوي في الشهر السابق.

وتراجعت أسعار الغذاء 1.3% على أساس سنوي في فبراير بعد صعودها 2.3% على أساس سنوي في يناير، وزادت أسعار السلع غير الغذائية 0.9% على أساس سنوي في فبراير بعد انخفاضها 0.8% في يناير.

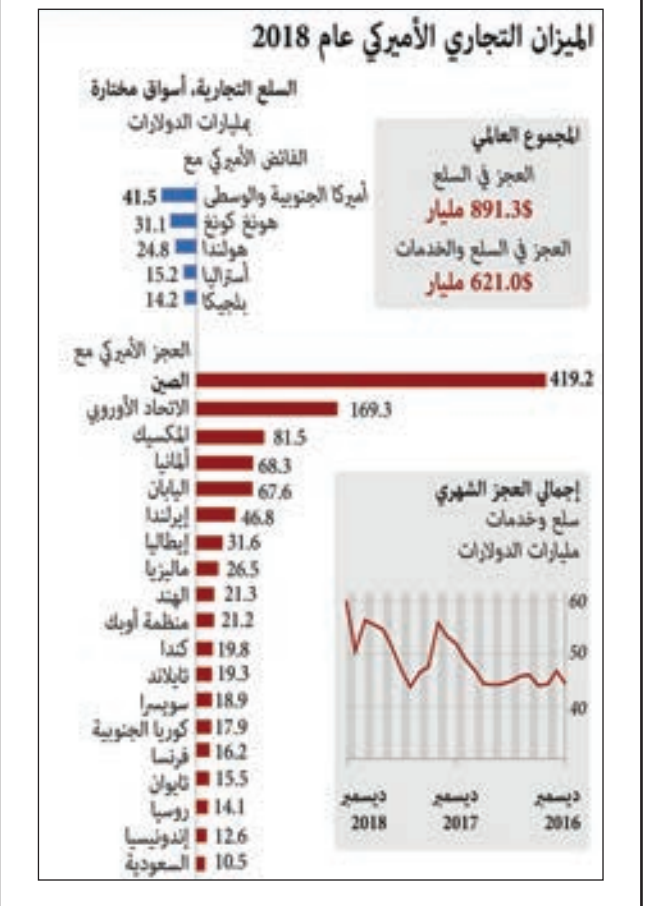
وعلى أساس شهري، استقر مؤشر أسعار المستهلكين بعد ارتفاعه 0.3% في 2017، وبلغ التضخم الأساسي السنوي 1.1% في فبراير يشار إلى أن المغرب يتوقع تراجع التضخم إلى 1.2% في 2019، من 1.6% العام الماضي، كما يتوقع تراجع نمو اقتصاده إلى 2.9% في عام 2019 مقارنة بـ 3% في 2018، و4.1% في 2017.

بيانات أوروبية تظهر أن نشاط المصانع انكمش بأسرع وتيرة في نحو 6 سنوات وبيانات أميركية باهتة تخيران مخاوف من أن نموا عالمياً ضعيفاً سيؤدي للطلب على السلع الأولية، ومن بين المعادن الصناعية الأخرى، أغلقت عقود النحاس منخفضة 0.2% إلى 12940 دولاراً للطن، بينما هبطت عقود الزنك 0.7% إلى 2815 دولاراً للطن. وارتفعت عقود الألومنيوم 0.2% لتتخطى عند 1903 دولاراً للطن، بينما تراجعت عقود الرصاص 0.4% إلى 2032 دولاراً للطن، مسجلة ثالث أسبوع على التوالي من الخسائر.

## الحكومة الأميركية تسجل 234 مليار دولار عجزاً بالميزانية

أظهرت بيانات من وزارة الخزانة الأميركية أن الحكومة الاتحادية سجلت عجزاً في الميزانية بلغ 234 مليار دولار في فبراير وكان محللون قد توقعوا عجزاً قدره 227 مليار دولار.

وقالت وزارة الخزانة إن الإنفاق الاتصادي في فبراير بلغ 401 مليار دولار، مرتفعاً 8% عن الشهر نفسه في 2018، بينما بلغت الإيرادات 167 مليار دولار بزيادة قدرها 7%. وبلغ إجمالي العجز في الأشهر الخمسة المنقضية من السنة المالية 544 مليار دولار مقارنة مع 391 مليار دولار في الفترة نفسها من السنة السابقة. وتبدأ السنة المالية في الولايات المتحدة في أول أكتوبر.



## خسائر حادة لعملات الأسواق الناشئة مع قوة الدولار

شهدت عمالات الأسواق الناشئة خسائر حادة خلال تعاملات أمس مع صعود الدولار وسط القلق بشأن النمو الاقتصادي. وتعرضت عمالات الأسواق الناشئة للضغط مع تصاعد مخاوف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بعد بيانات سلبية في دول منطقة اليورو ما دفع الدولار للصعود باعتباره من الأصول الآمنة.

وأدت البيانات الاقتصادية السلبية إلى انعكاس الفارق بين عوائد الديون الحكومية لأجل 10 سنوات وبين أذون الخزانة الأميركية لأجل 3 أشهر إلى التناقص السالب للمرة الأولى منذ أغسطس 2007. وينظر إلى انعكاس منحني العائد على سندات الخزانة على أنه مؤشر رئيسي للركود الاقتصادي.

و تراجعت الليرة التركية بنحو 6.7% أمام الدولار، لترتفع العملة الأميركية إلى 5.8313 ليرة. وحصدت العملة التركية لقب الأسوأ بين عمالات الأسواق الناشئة عن جدارة، بعد قرار البنك المركزي في أنقرة وعودة التوترات السياسية مع واشنطن. كما كان الريال البرازيلي

ثاني أكبر الخاسرين في الأسواق الناشئة حيث تراجع بنحو 2.9% مقابل الورقة الخضراء إلى 3.9036 ريال. وكانت السلطات البرازيلية أعلنت اعتقال الرئيس السابق «ميشيل تامر» لتورطه في قضية الفساد المعروفة بـ «عملية غسل السيارات». فيما هبطت عملة جنوب أفريقيا بنحو 2.2% أمام نظيرتها الأميركية ليرتفع الدولار إلى 14.5345 راند. وبالنسبة لليبيزو الأرجنتيني فقد هبط بنحو 1.9% مقابل الدولار مسجلاً 41.7927 بيزو.

وكشفت بيانات رسمية عن انكماش اقتصاد الأرجنتين بنحو 2.5% في العام الماضي، بعد هبوطه بأكثر من 6% في الربع الأخير من العام نفسه كما تراجعت عملة المكسيك بأكثر من 1.3% أمام الورقة الخضراء لتصل إلى 19.1089 بيزو. فيما هبط الروبل الروسي بأكثر من 1.2% أمام الدولار ليسجل 64.6775 روبل بعد قرار السياسة النقدية. وخلال نفس الفترة ارتفع مؤشر الدولار الرئيسي الذي يتبع أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنحو 0.2% إلى 96.741.

بيانات أوروبية تظهر أن نشاط المصانع انكمش بأسرع وتيرة في نحو 6 سنوات وبيانات أميركية باهتة تخيران مخاوف من أن نموا عالمياً ضعيفاً سيؤدي للطلب على السلع الأولية، ومن بين المعادن الصناعية الأخرى، أغلقت عقود النحاس منخفضة 0.2% إلى 12940 دولاراً للطن، بينما هبطت عقود الزنك 0.7% إلى 2815 دولاراً للطن. وارتفعت عقود الألومنيوم 0.2% لتتخطى عند 1903 دولاراً للطن، بينما تراجعت عقود الرصاص 0.4% إلى 2032 دولاراً للطن، مسجلة ثالث أسبوع على التوالي من الخسائر.



• مخاوف التباطؤ الاقتصادي تضغط على الأسواق الناشئة